العدد (1787) السنة السابعة - الأربعاء (5) أيــار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بعد أن أقرته وزارة التربية

مـدرسـات ومـعـلـمـات وطـالـبـات: قــرار الاعـفـاء جـاء مـتـأخـرا

شـاكـر الميـــاح
تصوير / مهدي الخالدي

أصـدرت وزارة التربية في الاونة الاخـيـرة قــرارا يـقـضي باعـفـاء الطلبة من الامتحانات النهائية للصفوف غير المنتهية ولجميع المراحل والحاصلين على درجات ٨٥ ف وبمعدل عـام لا يقل عـن ٧٥ ف ولما كان هذا القرار يعد من الوسائل المشجعة على التفوق والارتـقـاء بالمستوى العلمي لجميع الطلبة.

(المدى) تجولت بين عدد من المدارس واستمعت الى اراء المدرسين والمدرسات والمعلمين والمعلمات وبعض الطلبة والطالبات مؤكدين أن هذا القرار جاء متأخرا وتسبب في غبن بعض الطلبة وفي ثانوية ذات الصواري تباينت الاراء وكالاتي: مدرسة اللغة الكردية (س. ر) قالت: قرار الاعفاء قانوني ويعني ان الاعفاء الفردي يعتمد على حصول الطالب على معدل اكثر من ٩٠ ٪، اما الاعفاء الكلي فيعني حصول الطالب على معدل عام قدره ٨٥ ٪ على ان تكون اقل درجة حصل عليها ٧٥ ٪، وبالتأكيد فانه سيكون في صالح الطالب وليس لمصلحة المدرس الا انه وبسبب تأخره لحق غبناً كبيراً في عدد ليس بالقليل من طالبات مدرستنا وفي صفي بالذات هناك طالبة في الصف الخامس العلمي مجتهدة ومثابرة وملتزمة تماما سواء على الصعيد التربوي او الاخلاقي والثقافي ولانها نالت ٧٤ ٪ في درس اللغة العربية حرمت من الاعفاء العام، ليس هذا فقط بل ان جميع المدرسات والمدرسين قد حبروا سجلاتهم لان مديرية التربية الزمتنا بتقديم الدرجات يوم ٢٠ نيسان فكيف والحال هذه ان يصدر القرار بعد هذا التاريخ وعن طريق وسائل الاعلام المختلفة ولم يصل الى ادارات المدارس بعد؟ وتسترسل: القرار بتقديري مجحف بحق جميع الطلبة الذين اصابهم الاحباط والالم، وهل يعقل وبسبب درس واحد تعيد الطالبة قراءة جميع الدروس مرة اخرى بغية ان تتجاوز عتبة درجة الاعفاء العام؟ ولو ان الوزارة كانت قد اصدرت هذا القرار في وقت مبكر لكانت فائدته اوسع واشمل ولا تنحصر في فئة قليلة من الطلاب ففي الوقت الراهن سيعفى من حصل على درجة جيد فيما حرم الآخرون ممن حصلوا على تقدير جيد جدا وكان لزاما على الوزارة ان تصدره في وقت مبكر ليتسنى للمدرسين ان يخططوا لاكثر من امتحانين بغية ان يحصل الطلبة على الدرجة الاعلى في كل درس من دروسهم المنهجية. وعن السماح للطلبة الراسبين بثلاثة دروس بدخول الامتحانات الوزارية قالت: لا استطيع القول أني مع او ضد هذا القرار لان الواقع يقر بمسؤولية الوزارة والمديرية في دخول الطالب للامتحانات الوزارية وليس المدرس وحده الذي يعي ظروف طلبته من النواحي الاجتماعية والحالات الاخرى، وبشكل عام فان المديرية لن تخسر شيئا اذا ما تحملت هذه المسؤولية وعلى عكس ذلك فان مثل هذه الخسارة ستلقى على عاتق المدرس وتساءلت: هل ان دخول الطالب الى الامتحانات الوزارية هو تقييم للمدرس؟ ادارة المدرسة هي التي تقيم المدرس من خلال نشاطه اليومي وأدائه وفاعليته في العملية التربوية وكذلك الاشراف التربوي كما ان المدرس يجهل ظروف طلبته خلال الامتحانات الوزارية.

مدرسة تلقي محاضرتها

الدخول الشامل يخفف من اعباء المدرسين

وتضيف: كان على التربية ان تقرر الدخول الشامل في الامتحانات الوزارية لتخفف الاعباء عن كاهل المدرسين وتربأ به عن المساءلة لان دخول الراسبين بثلاثة دروس سيؤدي الى تدني المستوى العلمي للطالب وفي الوقت ذاته تمنح الطالب الراسب لسنتين متتاليتين فرصة للدوام سنة ثالثة او ربما يتحول الى الدراسة في التعليم الصناعي او التجاري، او وعلى سبيل المثال ان يتحول من المرحلة الاعلى الى المرحلة الادنى كأن يكون من الصف السادس العلمي الى الخامس الادبي وبشكل عام فان جميع القرارات والحلول مرهونة بوزارة التربية واجد ان من الافضل لها وللطلبة وبغية الارتقاء بالمستوى العلمي للعملية التربوية هو الدخول الشامل في الامتحانات الوزارية للصفوف المنتهية لان هناك العديد من الطلبة يعيشون ظروفا غاية في التعقيد ودخولهم في الامتحانات الوزارية

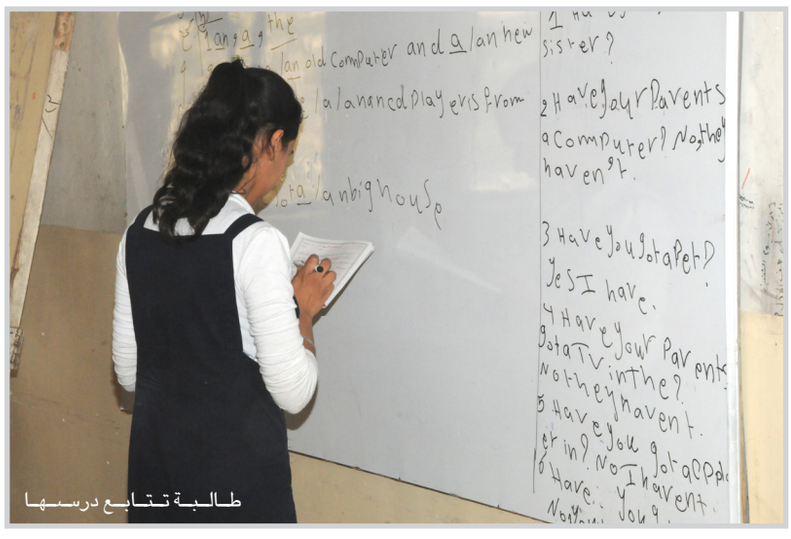
طالبة تتابع درسها

رواتب المدرسين والمعلمين طامة كبرى

وعن رواتب المعلمين والمدرسين قالت: انها طامة كبرى، وتقاس مستويات تحضر الامم بتطور التعليم فيها، واساس العملية التربوية هم المعلمون والمدرسون الذين تقدم لهم الدول المتقدمة كل ما من شأنه ان يرتقي بحياتهم ومتطلبات العيش الكريم وكل ما يحفظ كرامتهم واحترام الناس لهم من خلال الرواتب المجزية والتأمين الصحي والسكن الملائم تقديرا لجهودهم وتضحياتهم من اجل بناء مجتمع راق ومتعلم، فهم الذين يصنعون السياسي والتجاري والكوادر العلمية، صحيح ان رواتب المعلمين في الدول المتقدمة لا ترقى إلى رواتب السياسي والطبيب غير انهم يحظون بامتيازات عديدة منها مستشفيات خاصة بهم وبطاقة صحية وسكن ممتازوتوفير وسائط نقل فالمعلم هناك يختار السكن الذي يرغب فيه ويشتريه والدولة هي التي تدفع ثمنه الذي يستقطع باقساط شهرية، اما معلمو ومدرسو العراق فما زالوا يحلمون باليسير وليس بالباذخ، تصور المعلم او المدرس يعيل اسرة ويعين براتب قدره اربعمائة الف دينار كيف يستطيع العيش بهذا المبلغ الزهيد الذي لا يكفي لسداد بدل ايجار الشقة التي يسكنها؟ حتى وان صار راتبه مليون دينار فهو لا يسد احتياجاته المعيشية تحت ضغوط اقتصادية قاسية كالغلاء وارتفاع الاسعار الذي لا يتوقف عند مرحلة معينة طالما ظلت الدولة تحت سطوة المتلاعبين بها وجشع التجار والمضاربين بقوت المواطن، وهو بهذا الحال هل تقع عليه اللائمة اذا ما اعطى دروسا خصوصية؟ ان معاناتنا كبيرة سيما المرضى منا الذين ينهكون اذا ما راجعوا احد المستشفيات بين الذهاب والاياب والتحويل الى مستشفى الكندي. وفي مداخلة لها قالت المعاونة (ك. ح): لدي خدمة ٢٧ سنة وراتبي ٦٣٠ الف دينار في الوقت الذي يتقاضى فيه الموظف في دوائر الدولة الاخرى والذي لديه خدمة مماثلة راتبا قدره ٧٥٠ الف دينار والقرار الجديد القاضي بتحريك الرواتب الساكنة لا يعني شيئا فالذين سكنت رواتبهم من المدرسين والمعلمين هم فئة قليلة، ومقدار العلاوة السنوية لا تزال عشرة الاف دينار (بمعنى أنهم يمنحوننا نصف نفر كباب سنويا)، كان المعلمون والمدرسون يصيفون في لبنان واوروبا والان يبحثون عن فرصة للتدريس الخصوصي بسبب تدني الرواتب.

تدخل اولياء الامور في الشأن التربوي

وتسترسل المعاونة فتقول: احدى طالباتنا لم تدخل الامتحان الوزاري نتيجة لتدني مستواها العلمي اصطحبت والدتها ذات يوم واخذت ترعد وتزبد وتتوعدنا بالويل والثبور وشكتنا الى مفوضية النزاهة التي اجرت تحقيقا مطولا واطلعت على سجلات المدرسة ولم تعثر على شيئ مخالف للقانون واللوائح والتعليمات الصادرة من الوزارة ومديرية التربية ونناشد المسؤولين فيهما بوضع حد لمثل هكذا تدخلات سافرة تسيئ الى قدسية التربية والتعليم، واحدى الامهات مزقت بطاقة النتيجة ومنعت ابنتها من الاستمرار في الدراسة لمدة اسبوع كامل وهي تدرك جيدا تردي مستوى ابنتها الدراسي، هذه التدخلات تربك عملنا وتقلقنا.

وعن الطالبات اليتيمات والمتزوجات قالت: لدينا طالبة واحدة في الصف السادس الادبي تزوجت ونقلت الى مدرسة قريبة من بيت زوجها بناء على رغبتها، اما الطالبات اليتيمات فقد طلبت المديرية تزويدها باسمائهن التي ادرجناها في كتاب رسمي وارسلناها الى المديرية المذكورة.

طالبات يشكون تأخر القرار

خلال تجوالنا بين الصفوف التقينا مدرسة الرياضيات للصف الخامس العلمي (ا. ن) التي قالت: المستوى العلمي لطالبات الصف الخامس العلمي ممتاز وانا راضية عنه ونسبة النجاح كانت اكثر من ٨٠ ٪ وبما ان الامتحانات على الابواب فنحن وخلال ايام معدودات سنكمل المنهج المقر. الطالبة شهد حسين علي قالت: الاعفاء يخدم جميع الطلبة سيما ونحن نقترب من مرحلة السادس العلمي وانا شخصيا ربما سانال اعفاءا شاملا بعد ان حصلت على معدل يربو على ٨٦ ٪ مع اني لم الجأ الى المدرس الخصوصي، زميلتها حسنية حسن افادت بانها لم تشمل بالاعفاء مع انها حققت النجاح في امتحانات نصف السنة غيران بعض زميلاتها شملن بقرار الاعفاء رغم انه جاء متأخرا وتسبب في غمط حقوق البعض من الطلبة، الطالبة جوان سركو قالت: انا احدى ضحايا تأخر قرار الاعفاء الذي جاء بعد تحبير سجلات الدرجات فقد حرمت منه بسبب حصولي على ٧٤ ٪ في درس اللغة العربية اي بفارق درجة واحدة، زميلتها زينة ابراهيم قالت: حرمت من الاعفاء لاني كنت بحاجة الى درجتين فقط في درس اللغة العربية وعلية ساؤدي الامتحان بثلاثة دروس. مدرسة الكيمياء (ص. ح) اكدت على وجود المختبرات التي تنقصها بعض التجهيزات والمعدات كالاثاث وكذلك الماء وعن قرار الاعفاء قالت بعد ان تأوهت: متأخر جدا.

الطالبة حنين محمد قالت: انا مشمولة بالاعفاء الفردي بسبب تأخر القرار وشا طرتها الرأي زميلتها فاطمة تحسين وكذلك شمس مناف التي حرمت من الاعفاء الشامل بسب حصولها على ٧٣ ٪ في احد الدروس. مدرسة الفيزياء (ام علي) قالت: يوجد مختبر لمادة الفيزياء الا انه تنقصه مستلزمات كثيرة واتوقع تحقيق نسبة نجاح جيدة وقرار الاعفاء كان متأخرا وتضررت منه الطالبات (هبة صبحي ونداء وسوسن) واخريات، الطالبة سالي سلام قالت: احسست باني لن احقق النجاح المطلوب في درسي الفيزياء والرياضيات اضطررت للتدريس الخصوصي وبثلاثة الاف دينار للساعة الواحدة. إحدى المدرسات قالت: اي قرار في العراق لا نكهة فيه. المكلفة بادارة قسم الامتحانات في المديرية العامة لتربية الرصافة الثانية السيدة مائدة اسماعيل قالت: القرار لم يكن متأخرا مع اني اعتقد بان الاعفاء ليس في مصلحة الطالب الذي ما ان يسمع به ويحصل عليه حتى يهمل الجزء الاخير من المنهج مع انه (شاطر ومتميز) ونحن كمشرفين تربويين اخبرنا ادارات المدارس بان الاعفاء لا يعلن الا مع بدء الامتحانات الشفوية وفي هذا العام فانها لم تبدأ بعد ولا يجوز تحبير سجلات الدرجات الا بعد الامتحانات الشفوية ايضا وهناك حلقات مفقودة بين الادارات وطلابها وبين اولياء الامور ناهيك عن العجالة غير المبررة في التحبير واعلان اسماء المشمولين بالاعفاء..

برغم دورهن في الحد من الانتحاريات

المفتشات الأمنيات ما بين ضعف الراتب وإهمال الأجهزة المختصة!

مفتشة تقوم بعملها

أفراح شوقي... تصوير / سعد الله الخالدي

اعتادت أم شيرين استقبال ابنتها من حافلة الروضة التي تقلها الى البيت في الساعة الثانية والنصف ظهيرة كل يوم، ولفرط عجالتها وخشيتها ان تتأخر عن موعدها، لم تنتبه لتحذيرات رجل الأمن الذي طالبها بفتح حقيبتها الشخصية كالأخريات استعداداً للتفتيش قبل ان تتمكن من اجتياز الحاجز الكونكريتي الضيق الذي طوق منطقتها اثر موجة الارهاب والعنف المسلح، وكاد الأمر يتطور لمشادة كبيرة بعد أن رفضت ام شيرين التفتيش، وشاركتها بقية النسوة ذلك، وطالبن بشدة ان أن تناط المهمة بمفتشة أمنية، تبعا لخصوصية حقائب النساء عادة، ولم يحسم الجدل الا بتدخل ضابط الأمن المسؤول الذي أعطى أوامره بالسماح لهن بالعبور دونما تفتيش.

بداية التجربة

تجربة المفتشات الامنيات بدأت في العراق عام ٢٠٠٦ في كربلاء والنجف اولا لاستخدامهن في تفتيش النساء في اوقات الزيارات الدينية، بعد ان فرضت الظروف الأمنية على جهاز الشرطة العراقية اللجوء إلى إشراك شرطيات ضمن تشكيلاته في العديد من المحافظات من أجل أداء مهام تخصصية تقوم بها المرأة إذ أنه من غير اللائق إن يقوم رجل بتفتيش امرأة بحثا عن قطعة سلاح او موبايل أو حزام ناسف! الدورة الاولى للمفتشات تخرجت وكان عددهن عشرين مفتشة ضمن مؤهلات حددت بالسلامة المهنية وتوفر الشروط الصحية وحصولهن على الشهادة المتوسطة، واقتصر تدريبهن في دورات سريعة على السلاح الخفيف وبعض أساليب التفتيش، كما إن حداثة التجربة وخصوصية الظروف للانخراط في مثل هكذا عمل واجهت في البداية معرقلات كثيرة وصعوبات لعل في مقدمتها تقبل المحيط الاجتماعي له.

وتقول المصادر الصحفية ان اكبر دورة تخرجت نهاية عام ٢٠٠٩ وضمت ٥٠٠ متدربة برتب تنوعت بين ضابط وشرطية على اساس الشهادة التي حددت بالاعدادية فما فوق. وبلغ العدد الاجمالي للمفتشات عدة آلاف في عموم العراق قبلن على ملاك وزارة الداخلية وتم توزيعهن على مناطق متعددة من البلاد.

انتحاريات

ارتفاع معدلات العنف في العراق واستخدام النساء الانتحاريات في العمليات الارهابية افرز حاجة اكبر للمفتشات الأمنيات، ولا تزال العديد من مداخل المدن والدوائر المهمة تشكو نقصاً كبيراً في اعدادهن، بعد ان فضلت الكثيرات منهن التسيب من العمل او تركه نهائياً لأسباب عدة تتعلق أولها بالراتب المخصص لهن وعدم وجود عقد قانوني ينظم عملهن علاوة على المضايقات التي يتعرضن لها بين الحين والحين. وفي احاديث لهن مع (المدى) اشرن إلى انه لا يزال أسلوب التعامل معهن بحاجة لتنظيم أداري يضمن حقوقهن و استمرارهن في العمل لسد الفراغ الحاصل في الجانب الامني بالدرجة الاولى علاوة على الارتياح الذي وفره وجودهن في عمليات التفتيش عوضاً عن تدخل رجل الأمن الذي غالباً مايصيبه الحرج هو الآخر جراء تفتيش النساء ولوازمهن.

رواتب لا تكفي ومضايقات

المفتشات(أ.ن) و(س.م) و(ر.ب) رفضن الكشف عن اسمائهن الحقيقية، وهن مسؤولات عن تفتيش النساء في مدخل منطقة العامرية المحصنة بحواجز كونكريتية، أعمارهن متباعدة وتراوحت بين (٢٠-٥٠) عاماً، افترشن مربعاً صغيراً تم تشكيله من حواجز كونكريتية صغيرة، وتتحكم لغلق مدخلة قطعة قماش داكنة وسميكة، وعلى مقربة منهن بدت بقايا ارغفة وعلب العصير الفارغة، ولما عرفن بمهمتي الصحفية اخبرنني بأنهن التحقن بالدوام ضمن حماية المنشآت في وزارة الداخلية((fbs منذ سنتين تقريباً و قد وعدوهن اكثر من مرة بالتعيين لكن لم يصدر شي بحقهن حتى الان، رواتبهن تبلغ ٢٥٠ الف دينار ضمن فترة عمل تستمر ٨ ساعات، وهو مبلغ لا يكفي لتغطية أجور نقلهن من والى الوظيفة، حسب تعبيرهن، اضافة الى النظرة الاجتماعية لعملهن والتي لا تزال قاصرة بسبب العادات الاجتماعية المتوارثة.

وشكت المفتشات من سوء الأماكن المخصصة لهن في العمل من حيث افتقارها لابسط المستلزمات الخدمية، كما انها لا تقيهن حر الصيف اللاهب وبرودة وأمطار الشتاء.

طموحات مشروعة

تقول الشرطية رحمة مناضل الساعدي مواليد (١٩٧٥) من بغداد متزوجة ولديها طفلان: ان فرصة العمل والعائد المادي كانت من الأسباب التي دعتها للتطوع كمفتشة في سلك الشرطة، وقد تلقت تدريبات على الكشف عن الأسلحة والمتفجرات وكيفية استخدام أجهزة التفتيش الحديثة والتعامل مع المواقف الصعبة والمريبة وكيفية استخدام عصا التفتيش.

اما الشرطية (أفراح كاظم) مواليد ١٩٨٠ فتقول: برغم اعتراض الاهل على انخراطي في دورات الشرطة الى اني استطعت اقناعهم وكنت من اوائل الملتحقات في الدورات التدريبية،تعلمت الكثير من المهارات وخصوصا كيفية استخدام عصا التفتيش (الالكترونية) وكيفية وضع احدهم باتجاه الحائط وتوثيق النساء الانتحاريات بعد الكشف عنهن، ولكني اطمح الى السماح لنا بالانخراط في دورات تدريبية لنتسنم مراتب عسكرية اعلى.

وبلهجة ملحة طالبت المفتشة علياء مزهر مواليد ١٩٦٨ في مدخل وزارة العمل بنقل معاناتها للجهات المختصة بسبب قرب انتهاء عقدها مع دائرة حماية المنشآت، وطالبت بتثبيتها اسوة بزميلاتها على ملاك وزارة الداخلية، وراحت تقص لي كيف استطاعت احباط عملية ادخال متفجرات واسلحة كانت مخبأة باحكام داخل ملابس احدى النساء وهي تتاهب لإدخالها الى سوق البياع عندما كانت تعمل فيه قبل انتقالها الى الوزارة.، ونالت لاجل ذلك شكر ومكافأة من قبل مرؤوسيها.

خلل امني

وفي منطقة السيدية (أحدى كبريات مناطق بغداد) والتي اغلقت جميع مداخلها وعوض عنها بحواجز كونكريتية محصنة حتى اطلق عليها ساكنوها (المنطقة الخضراء) فقد أشرت الجهات الأمنية والتفتيشية غياب العنصر النسوي في مناطق التفتيش المخصصة، و على الرغم من ازدياد حالات الاستهداف والارهاب بواسطة العبوات اللاصقة مؤخراً الا ان دعواتهم لم تلق صدى لدى وزارة الداخلية لتعيين مفتشات الامر الذي اضطر فيه رجال الأمن الى تفتيش حقائب النساء ما خلق أرباكاً في العمل مقابل رفض الكثيرات ذلك لاعتبار ان حقائبهن من الخصوصيات التي يجب عدم الاطلاع عليها.

هذا ما عبر عنه مقدم الشرطة الحقوقي (ع.أ) واكد ان المنطقة تعاني خرقاً امنياً كبيراً بسبب عدم وجود المفتشات ما يوفر فرصة مناسبة امام الإرهاب لاستغلال ذلك الفراغ الأمني، وشدد على إعطاء أهمية قصوى للموضوع، خصوصاً بعد ازدياد حالات الاستهداف لأشخاص معينين بواسطة العبوات اللاصقة التي لا تتعدى احجام بعضها حجم علبة السكائر.

ونوه في ختام حديثه إلى ان هناك شرطيات تابعات الى قيادة الشرطة الاتحادية بالامكان الاستفادة من خدماتهن بتخصيص عدد منهن للقيام بتفتيش النساء في مدخل المدينة.

تفتيش عند مدخل احد المناطق